

Distr.: General
22 November 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيس
الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى
الأمم المتحدة

أرفق طيه موجزين للبيانين اللذين أدلى بهما كل من نبيل أبو ردينه، المتحدث باسم الرئيس محمود
عباس (انظر المرفق الأول) ورياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين (انظر المرفق الثاني)،
فيما يتعلق بالإعلان غير القانوني لوزير خارجية الولايات المتحدة، مايك بومبيو، باسم إدارة الولايات
المتحدة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض
الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة
العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير
المراقب الدائم لدولة
فلسطين لدى الأمم المتحدة



المرفق الأول للرسائل المتطابقة المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى
الأمن العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة
فلسطين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بيان صحفي أدلى به نبيل أبو ردينة، الناطق الرسمي باسم رئيس دولة فلسطين

قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، إن إعلان وزير الخارجية الأمريكي بومبيو اعتبار المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة لا يخالف القانون الدولي، باطل ومرفوض ومدان.

وأكد أن هذا الزعم يتعارض كلياً مع القانون وقرارات الشرعية الدولية الراضية للاستيطان، وقرارات مجلس الأمن، خاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وأكد أبو ردينة أن الإدارة الأمريكية غير مؤهلة أو مخولة بإلغاء قرارات الشرعية الدولية، ولا يحق لها أن تعطي أي شرعية للاستيطان الإسرائيلي.

وأضاف أنه في الوقت الذي ترفض فيه الرئاسة الفلسطينية هذه التصريحات وما سبقها من قرارات بشأن القدس، فإنها تطالب دول العالم برفضها وإدانتها كونها غير قانونية وتهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، جدد الناطق الرسمي التأكيد على أن الإدارة الأمريكية فقدت تماماً كل مصداقية ولم يعد لها أي دور في عملية السلام، محملاً إدارة ترامب المسؤولية الكاملة عن أي تداعيات لهذا الموقف الخطير.

المرفق الثاني للرسائل المتطابقة المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بيان صحفي أدلى به رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين

أدان السيد رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين، الإعلان الأمريكي حول المستوطنات واصفا الإعلان الأمريكي بالسقطة والوضاعة السياسية، مشددا أنه لا أثر قانوني له، وهو محاولة بائسة لحماية نتيجه، ومخالفة للقرارات الدولية، بما فيها القرار الذي تم اعتماده منذ يومين في الجمعية العامة حول عدم قانونية المستوطنات، بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وأشار المالكي إلى ما يشكله هذا الإعلان من تراجع عن المواقف السابقة للإدارات الأمريكية ويضع هذه الإدارة الأمريكية في خانة المعادي للإجماع الدولي، والمعادي للقانون والاتفاقيات الدولية، ومحاولة لإخفاء جرائم الحرب، والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الجنائي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وهذا يضع الإدارة الأمريكية في خانة المشارك في هذه الجرائم.

وأضاف وزير الخارجية والمغتربين أن هذا الإعلان يشكل تحريضاً على العنف ضد الشعب الفلسطيني، وعلى انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان، باعتبار أن الاستيطان والضم جريمتان يعاقب عليهما القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

وشدد وزير الخارجية والمغتربين على أن الدبلوماسية الفلسطينية ستستخدم كل الآليات المتاحة تحت هذه القوانين الدولية لمحاسبة كل من ينتهك أو يحرّض أو يشارك في تغطية الجرائم الإسرائيلية، بما فيها هذه الإدارة الأمريكية. كما أكد المالكي على أن القيادة الفلسطينية بدأت بالتحرك تجاه مؤسسات القانون الدولي ومجلس الأمن، ودعوة مجلس وزراء الخارجية العرب ودول عدم الانحياز لمناقشة هذا الانتهاك الأمريكي الأخير، وللعمل مع المجتمع الدولي من أجل إدانة هذا الإعلان، والتأكيد على عدم قانونيته، مشدداً على أن القرارات الدولية القادمة ستشكل الرد الحقيقي للمجتمع الدولي على هذا الإعلان.

وطالب السيد رياض المالكي دول المجتمع الدولي بإدانة هذا الإعلان، وأخذ إجراءات في مواجهة المحاولات الأمريكية لإشغال المنطقة، وتقويض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير على أرضه، ودفن حل الدولتين القائم على الإجماع الدولي.